ميليشيات الدفاع عن النفس في إفريقيا..
خريطة الانتشار ودوافع التأسيس والمخاطر المحتملة

أ. أحمد عسكر

باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية
والإستراتيجية – القاهرة

أضحى انتشار ميليشيات الدفاع عن النفس في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة عاملاً حاكماً لتراجع دور الدولة، وكاشفاً لأزمتها المستمرة منذ عقود على جميع الأصعدة، ولاسيما الصعيد الأمني، وذلك باعتبار أن صعود دور هذه الميليشيات بات يُنظر إليه كأحد أبرز التحولات الرئيسية في سياق المشهد الإفريقي الراهن.

وذلــك على الرغم من أنها ليســت ظاهرةً جديدة في القارة، إلا أنها اقترنت بتصاعد نشــاط الإرهاب وتحركات التنظيمات الإرهابية في عــدد من المناطق الإفريقية، مثل شرق وغرب إفريقيا بما في ذلك منطقة الساحل والصحراء، ولاســيما أن بعض الجيوش الإفريقية لا تــزال غير قادرة وحدها علــى احتواء مخاطر تلــك التنظيمات التي عززت حضورها خلال السنوات الأخيرة.

ومع ذلك؛ تتزايد المخاوف من تداعيات استمرار هذه الميليشــيات على مســتقبل الدولة في إفريقيا، وما يرتبط بها من زعزعة الأمن والاســتقرار الإقليمي في القارة خلال الفترة المقبلة.

وسيتم إلقاء الضوء على أبعاد هذه الظاهرة من خلال المحاور الآتية:

- تعريف مفهوم الميليشيا.
- خريطة الانتشار.
- دوافع تأسيس ميليشيات الدفاع عن النفس.
- المخاطر والتداعيات.

أولاً: تعريف مفهوم الميليشيا:

تتعــدد التعريفات التي تتناول مفهوم «الميليشــيا» بما يضفــي عليها المزيد من الأهمية، ومن أبرز هذه التعريفات أنهــا: تعبّــر عــن مجموعة مســلحة تقوم بمهــام الأمن، ويمكــن أن تقوم الدول والجماعات المتمردة بتأسيســها أو اختيارها. والهدف الأساســي من تأسيسها هو الدفاع عن النفس، وحماية المدنيين، وصدّ الهجمات الإرهابية، وجمع المعلومات الاستخباراتية والاستطلاع والمراقبة، والعمليات العسكرية الهجومية.

وتتمتع الميليشيات ببعض الخصائص، في مقدمتها: أن عناصرها مسلحون، وأنها تُعدّ قوةً تابعة للدولة لكنها ليست قوة حكومية مركزية رسمية، لذلك قد تتلقى الميليشيا دعماً ماليًّا ولوجستيًّا من الحكومة المركزية. وعادةً ما تخضع هذه الميليشيات لسيطرة الجهات الفاعلة المحلية، التي يدين لها الأعضاء بالولاء، وقد تؤدي الميليشيا وظائف غير أمنية، بما في ذلك الحكم[1].

ثانياً: خريطة الانتشار:

يرجــع ظهور جماعات الدفاع عن النفس في الســياق الإفريقي إلى ســنوات طويلة مضت، وعزز بروزها ارتباطها بتصاعد نشاط الإرهاب في القارة الإفريقية خلال المرحلة الأخيــرة، واعتماد بعض الحكومات الإفريقية- التي عجزت وحدها عــن احتواء مخاطر التنظيمات الإرهابية- بشــكل أساسي على عدد من الميليشــيات المحلية، خاصةً بعدما قررت بعض الدول الإفريقيــة التعاقد مع بعض الجماعات المحلية للتعاون من أجل التأمين.

وقد اقترن بزوغ ميليشــيات الدفاع عن النفس بتفاقم الأزمات الأمنية في عدد من الدول الإفريقية، ولاســيما في الســاحل وغرب إفريقيا اللتين تحتضنــان العدد الأكبر من تلك الميليشيات، إذ تنتشر ميليشيات الدفاع عن النفس في عــدد من الدول الإفريقية هناك، مثل مالي وبوركينافاســو وإفريقيا الوســطى والكاميــرون ونيجيريا وكــوت ديفوار وغينيا والصومــال والكونغو الديمقراطيــة وغيرها، وذلك بهــدف الدفاع عن النفس وحماية المدنيين والممتلكات في المجتمعات المحلية، نتيجــة تعثر الأمن والقوات الحكومية في مواجهة التهديدات الأمنيــة، إضافةً إلى أهداف أخرى سياسية واقتصادية.

وتنتشر هذه الميليشيات بالأســاس في المناطق التي لا تخضع لســيطرة الدولة، حيث تتولى مهام الدولة في هذه المناطق.

ففي منطقة الساحل:

توسعت مجموعات الدفاع عن النفس في بوركينافاسو منذ عام ٢٠١٥م، وهي التي شهدت انتشار لتلك المجموعات في ســبعينيات وثمانينيات القرن الماضــي بهدف حماية المجتمع، وفي عام ٢٠٠٣م ســمحت الحكومة بتدشين لجان أمنيــة محلية[2]. ومن أبــرز تلك الميليشــيات في البلاد: ميليشــيا كوغلوغو Koglweogo التي ظهــرت منذ عام ٢٠٠٩م في البلاد بشكلٍ مســتقل، وبرزت منذ عام ٢٠١٤م بسبب عدم الاســتقرار الداخلي عقب الإطاحة بنظام بليز كومباوري، كبديل محلي لعــدم فعالية قوات الأمن الخاصة

(١) Seth G. Jones, The Strategic Logic of Militia, Rand National Defence Research Institute (Washington: Working Paper, January 2012), P.4.

(٢) Ornella Moderan, Proliferation of Armed Non-State Actors in the Sahel: Evidence of State Failure?, The Italian Institute for International Political Studies, 16 February 2021, available at: https://bit.ly/3nU8QEt

في بوركينافاسو، وانتشرت في أجزاء كبيرة من البلاد، وتشتهر بالعقوبات العنيفة التي تفرضها على الخارجين عن القانون[١]. إضافةً إلى مجموعة الدوزو Dozo[٢].

وقد استعانت حكومة واجادوجو بهذه المجموعات في عام ٢٠٢٠م لمواجهة التنظيمات الإرهابية إلى جانب القوات الحكومية، وتوسع دورها بشكل مكثف في البلاد منذ أكتوبر ٢٠٢٢م بسبب عدم قدرة القوات الأمنية في كثيرٍ من الأحيان على حماية المدنيين. كما سعت الحكومة البوركينية لاحتواء هذه المجموعات، من خلال محاولات دمجها في القوات الحكومية الأمنية.

كما تبنت بوركينافاسو في عام ٢٠٢٠م نهجاً جديداً لمواجهة انتشار الجماعات الإرهابية التي وصلت للمناطق الريفية، ففي يناير ٢٠٢٠م أقر البرلمان البوركيني برنامج قانون المتطوعين للدفاع عن الوطن، الذي يهدف إلى تجهيز المتطوعين المدنيين وتدريبهم من أجل ردع وصد الهجمات الإرهابية التي يتورط فيها عناصر التنظيمات الإرهابية، مما يعني تقليل الأعباء من على كاهل الجيش الوطني الذي يعاني من نقص التمويل والإجهاد.

فيما أشارت بعض الدراسات في عام ٢٠١٨م إلى أن ٩٠٪ من الشعب البوركيني لديهم نظرة إيجابية تجاه مجموعتي كلوغلوغو Kloglweogo (التي تحمي مصالح Mossi في وسط وشمال بوركينافاسو، ويصل عددها إلى ٤٠ ألف عنصر)، والدوزو Dozo (التي تحمي مصالح Dioula في غرب بوركينافاسو)، خاصةً في ضوء اضطلاعهما بإجراء عمليات أمنية في المنطقة الريفية للتعويض عن النقص في القدرات الأمنية للقوات الحكومية[٣]. وقد أطلقت حكومة بوركينافاسو في أكتوبر ٢٠٢٢م حملة تجنيد ٥٠ ألف متطوع للدفاع عن الوطن، كبديل مدني لتعزيز صفوف الجيش الوطني، كجزء من برنامج لمكافحة الإرهاب[٤].

وفي مالي؛ ترتبط الحكومة المالية والنخبة السياسية بعدد من جماعات الدفاع عن النفس في البلاد، حيث أضفت شرعية على وجود الميليشيات المحلية كمقدمي خدمات أمنية، فقد قامت الحكومة بتأسيس ميليشيات محلية منظمة على أساس عرقي، وقدمت لها التمويل والتدريب من أجل دعم القوات الحكومية ضد العناصر الإرهابية والمتمردة في بعض المناطق المالية في فترات زمنية مختلفة، ولا سيما منذ عام ٢٠١٢م، بعدما شهدته البلاد من اضطرابات سياسية وأمنية أدت إلى ضعف دور الدولة بما في ذلك الجيش المالي.

ويعود تاريخ دعم الحكومة المالية للميليشيات إلى سنوات مضت، ففي عام ١٩٩٠م دعمت حكومة باماكو ميليشيا «سادة الأرض»، وهي ميليشيا تمثل سكان سونغاي Songhai، وتهدف لحمايتهم من هجمات البدو والطوارق والعرب. وفي عام ٢٠٠٨م ظهرت ميليشيا «أبناء الأرض» لحماية مجتمعات الفولاني من هجمات الطوارق، ودعمتهم الحكومة المالية لمكافحة تمرد الطوارق حينذاك. كما دعمت الحكومة مجموعة Auto-defence Touareg وImghad et Allie لمواجهة انتفاضة الطوارق في عام ٢٠١٢م، وزودت الحكومة المالية هذه الميليشيات مباشرةً بالأسلحة والذخيرة والسيارات ووقودها، وتغاضت عن سرقتها للمعدات والأسلحة الخاصة بالجيش المالي[٥].

كما ظهرت موجة جديدة من ميليشيات الدفاع عن النفس خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧م في منطقة موبتي المالية بهدف حماية مجتمعاتهم من العناصر الإرهابية، ومن أبرز تلك الميليشيات «بامبارا» Bambara في كاريري و«دانا أمباساجو» Da Na Ambassagou (الصيادون الواثقون في الله)، التي تأسست بهدف تأمين منطقة دوغون

(١) Self-defence Militias and State Sponsorship in Burkina Faso, ACCORD, 15 March 2022, available at: https://www.accord.org.za/conflict-trends/self-defence-militias-and-state-sponsor-/ship-in-burkina-faso

(٢) Burkina Faso: Jihadists' Ethnic Strategy and the Koglweogo Problem, Sahel Elite, 18 December 2019, available at: https://bit.ly/41yV1sS

(٣) Marc-Antoine Pŕrouse de Montclos, Rethinking the response to jihadist groups across the Sahel, Chatham House, 2 March 2021, available at: https://bit.ly/3MhHjoT

(٤) Anna Schmauder and Annabelle Willeme, The Volunteers for the defense of the homeland, Clingendael, 9 March 2021, available at: https://bit.ly/3BhqHZc

(٥) Kars De Bruijne, SELF-DEFENCE GROUPS, POLITICS AND THE SAHELIAN STATE, Clingendael, 14 December 2022, available at: https://bit.ly/3o11sXy

Dogon وسكانها وممتلكاتهم. ولم تتأسس «دانا أمباساغو» على يد الحكومة، لكن العلاقات بينهما قوية خلال الفترة الأخيرة في ضوء عدم قدرة الحكومة على حماية السكان في بعض المناطق، ومن ثَـمّ فهي حليف للدولة في الحرب على الإرهاب خلال السنوات الأخيرة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن النيجر لا تزال حذرة بشأن التعامل مع هذه الميليشيات، على عكس عدد من دول المنطقة مثل نيجيريا والكاميرون وتشاد، لمواجهة حركة بوكو حرام، فهي مترددة في القيام بهذه الخطوة، حيث منعت المدنيين من حمل السلاح وإقامة حواجز للطرق، وهو ما يمكن تفسيره بمخاوف النظام الحاكم من تمرد تلك المجموعات المسلحة وصعوبة تسريحها بعد زوال الخطر.

ومع ذلك؛ قامت حكومة النيجر في عام ٢٠١٧/٢٠١٨م بالتحالف مع بعض الميليشيات المحلية لمواجهة انتشار تنظيم داعش في المنطقة، وبخاصة مثلث تيلابيري الواقع على الحدود بين النيجر ومالي وبوركينافاسو، خاصةً مع سلسلة الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، فلم يعد الرئيس النيجري محمد بازوم قادراً على حظر مجموعات الدفاع عن النفس بشكل رسمي برغم تحذيره من مخاطرها المحتملة على مستقبل البلاد، وتقديم بعض البدائل، مثل تأسيس برنامج يهدف إلى ضم وتدريب الشباب النيجري من أجل الانضمام إلى قوات الحرس الوطني[٢].

ومن أبرز الميليشيات في النيجر جماعة «حرس البادية» في النيجر، وهي جماعة من متمردي الطوارق السابقين الذين أُدمجوا في منطقة تاهوا، وهم مقاتلون ذوو خبرة تسيطر عليهم الحكومة النيجرية، وظهرت في عام ٢٠٢١م عقب عودة مقاتلي الطوارق من ليبيا مدججين بالأسلحة إلى منطقة تاهوا. وما يقرب من نصف المقاتلين لم يهتموا بالاندماج في جيش النيجر، ويتمثل هدفهم في حماية أنفسهم، وفي بعض الأحيان الانتقام لمقتل ذويهم.

بالإضافة إلى جماعة «زارما زنكاي» في النيجر، وهي إحدى جماعات الدفاع عن النفس التي تنشط في منطقة تيلابيري، ويُنظر إليهم على أنهم مقاتلون عديمو الخبرة، وبالتالي لا يشكلون مصدر تهديد للدولة. ومع ذلك؛ فهم لا يخضعون لسيطرة الحكومة ولا إدارتها. وقد تشكلت «زنكاي» في عام ٢٠١٩م بعد مقتل أحد شيوخ زارما على يد تنظيم داعش بزعم أنه منع الزكاة. ويتمتع أعضاء ميليشيا «زنكاي» باحترام المجتمعات التي يحمونها مع أن السلطات لا تكاد تعترف بهم، وهي ميليشيا جيدة التنظيم، تضم جماعاتها عادةً رئيساً ونائب رئيس وأمين صندوق وقائد عسكري، إلا أنه من الصعب معرفة عدد مقاتليها بسبب غياب الرقابة الحكومية[٣].

وفي ضوء التهديدات التي تتعرض لها منطقة غرب النيجر من جانب بعض العصابات الإجرامية المسلحة القادمة من نيجيريا في المناطق الحدودية بين البلدين، قام سكان هذه المناطق بتشكيل مجموعات ناشئة للدفاع عن النفس لمواجهة عمليات السرقة على طول الشريط الحدودي بين النيجر ونيجيريا، والمستمرة منذ العقد الماضي، خاصةً عقب اندلاع الأزمة الليبية في عام ٢٠١١م، والتي عززت تدفقات الأسلحة والجريمة المنظمة في المنطقة، مثل المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وسرقة النفط[٤].

أما في نيجيريا؛ فقد دفع تصاعد نشاط عصابات قطاع الطرق، في شمال غرب نيجيريا في عدد من الولايات النيجيرية، إلى قيام حكومة ولاية زامفارا في يوليو ٢٠٢٢م بإصدار قرار يسمح للمدنيين بحمل السلاح لحماية أرواحهم وممتلكاتهم من الهجمات الإرهابية المتصاعدة، التي يتورط فيها مجموعة قطاع الطرق التي صنفتها الحكومة النيجيرية تنظيماً إرهابيًّا في نوفمبر ٢٠٢١م[٥].

---

(١) Signe Marie Cold-Ravnklide, Actors and drivers of conflict in the Sahel, Danish Institute for International Studies, 6 May 2022, available at: https://bit.ly/3LYwl7n

(٢) Le Burkina Faso lance le recrutement de plus de 50 000 civils supplйtifs de l'armйe pour combattre les djihadistes, Le Temps, 26 octobre 2022: https://bit.ly/3MmcGQk

(٣) Africa Defense Forum, Ethnic Militias in Niger Drive Brutal Cycles of Violence, 29 November 2023, available at: https://adf-magazine.com/2023/11/ethnic-militias-in-niger-drive-bru-/tal-cycles-of-violence

(٤) South-western Niger: Preventing a New Insurrection, International Crisis Group, 29 April 2021, available at: https://bit.ly/44M7w7c

(٥) Musbahu Magayaki, Caution imperative in

وفي إفريقيا الوسطى؛ ظهرت منظمة المقاومة المسلحة ORMC في عام ٢٠١٤م، والتي تضم نحو خمسة آلاف شخص للدفاع عن المسلمين المستهدفين من ميليشيا «أنتي بالاكا» المسيحية، والتي تم تشكيلها على أنقاض ميليشيا «سيليكا» المسلمة ردّاً على انتهاكات «أنتي بالاكا» ضد المسلمين. وتشكلت هذه الميليشيا من تحالف عدد من الحركات؛ هي: اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وحزب الرئيس الأسبق ميشال دجوتوديا، وحركة محرري إفريقيا الوسطى من أجل العدالة، ومنظمة الشبيبة الإسلامية. بالإضافة إلى عدد من الميليشيات الأخرى، التي تدافع عن مجتمعاتها المحلية من التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها خلال السنوات الأخيرة[١].

كما ظهرت عدد من الميليشيات المحلية في تشاد، ولاسيما في منطقة تيبستي شمال البلاد، بهدف السيطرة على مناطق الذهب هناك[٢].

أما في منطقة الجنوب الشرقي للقارة الإفريقية:

فقد وافق برلمان موزمبيق في ديسمبر ٢٠٢٢م على مشروع قانون يسمح بمشاركة الميليشيات المحلية في القتال ضد الإرهابيين في مقاطعة كابو ديلجادو شمالي البلاد، خاصةً بعدما أعلن وزير الدفاع كريستوف أوشيمو تشومي، الذي قدّم مشروع القانون، أن الجيش الموزمبيقي وحده غير قادر على التعامل مع الجماعات المسلحة. وقد تم تشكيل قوة الميليشيات المحلية لتعزيز دور قوات الدفاع والأمن في مكافحة واحتواء انتشار التهديدات الأمنية وحماية المجتمعات المحلية. ويعزز هذا القانون تحسين التنظيم والهيكلة والدعم اللوجستي لميليشيات الدفاع عن النفس في الداخل[٣].

وفي منطقة شرق إفريقيا:

تحالفت القوات المسلحة بالكونغو الديمقراطية مع بعض ميليشيات الدفاع عن النفس لمواجهة بعض الحركات المسلحة المتمردة مثل حركة ٢٣ مارس، وبخاصة في منطقة روتشورو Rutshuru المضطربة في منطقة شرق الكونغو[٤].

كما أضحت مشاركة المدنيين مع جيوش بلدانهم في الحرب ضد الإرهاب والتمرد شائعةً في القارة الإفريقية، ولعل أبرز مثال على ذلك دعوة الحكومة الإثيوبية أكثر من مرّة، خلال حربها مع تيجراي التي استمرت طوال الفترة بين نوفمبر ٢٠٢٠م ونوفمبر ٢٠٢٢م، للتعبئة العامة وحمل المدنيين للسلاح من أجل مواجهة قوات دفاع تيجراي. كما قدّمت ميليشيا «فانو»- التي تنشط في إقليم أمهرة- الدعم العسكري للجيش الإثيوبي في مواجهته مع جبهة تحرير تيجراي، قبل أن يتصاعد التوتر بين الحكومة الفيدرالية و«فانو»، في ضوء مساعي الأولى لتفكيك الميليشيا الأمهرية خوفاً من رفع السلاح ضد القوات الحكومية في البلاد.

وفي الصومال؛ أطلقت الحكومة الصومالية، عقب صعود الرئيس «حسن شيخ محمود» إلى السلطة في مايو ٢٠٢٢م، حملة عسكرية يشارك فيها الجيش الصومالي وبعض القوات الدولية، ولاسيما الأمريكية، لمواجهة حركة الشباب المجاهدين التي تنشط في معظم مناطق البلاد، ولاسيما في الجنوب والوسط. ومع تطور العمليات العسكرية؛ استعانت مقديشو بعدد من الميليشيات العشائرية المحلية في هذه الحرب على حركة الشباب، مثل ميليشيا «معويسلي» المحلية التي تنشط في إقليم هيران[٥]، وميليشيات «عشيرة هودلي» التي تعاونت مع الحكومة الصومالية في الفترة بين يونيو ٢٠٢٢م وأغسطس ٢٠٢٢م لمحاربة عناصر الحركة، إضافةً إلى ميليشيا «ماوصلي» العشائرية، كما دفعت عشائر الهوية

Matawalle's self-defence, The Guardian, 30 June 2022, available at: https://bit.ly/3o0RXrF

(١) Arman Sidhu, Do Civilian Self-Defense Groups Help or Harm Counterterrorism Efforts?, Rise to Peace, 2020, available at: https://bit.ly/42JQOUj

(٢) Joseph Hammond, In Burkina Faso, Local Militias Take Lead in Anti-Terror Fight, Newsweek, 6 July 2022, available at: https://bit.ly/3VYmJht

(٣) AFRICA/MOZAMBIQUE - Self-defence militias legalized against the jihadists raging in the north, Agenzia Fides, 19 December 2022, available at: https://bit.ly/3VTVwww

(٤) DRC: fighting between the M23 and a Congolese self-defense militia renewed, Africa News, 22 December 2022, available at: https://bit.ly/3MmJoB6

(٥) الميليشيات في الدول الهشة، المخاطر والتهديدات، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على: https://bit.ly/3pAZrCe

في وسط وجنوب وسط الصومال نحو تعبئة الميليشيات المحلية لمحاربة الإرهاب، بالإضافة إلى محاولة إقناع الميليشيات الصوفية التابعة لتنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال للمشاركة في هذه العمليات[1].

وفي هذا الإطار؛ أشارت تقارير أمريكية في مارس ٢٠٢٣م إلى أن مشاركة الميليشيات العشائرية الصومالية في العمليات العسكرية ضد حركة الشباب قد أسهمت في فقد حركة الشباب ثلث المناطق التي تسيطر عليها[2]. وهو ما يكشف الدور الفاعل والإيجابي الذي تلعبه تلك الميليشيات في مواجهة الإرهاب في عددٍ من الدول الإفريقية.

ثالثاً: دوافع تأسيس ميليشيات الدفاع عن النفس:

هناك دوافع عدة للاعتماد على مجموعات الدفاع عن النفس المحلية في إفريقيا خلال الفترة الأخيرة، يتمثل أبرزها فيما يأتي:

١- تراجع الدور الأمني للدولة في إفريقيا:

يكشف ظهور هذه الجماعات عن حجم الفراغ الأمني الذي أحدثه ضعف دور الدولة في إفريقيا، ولاسيما على الصعيد الأمني، وهو ما يعكسه تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، وخروج بعض المناطق الجغرافية عن سيطرة الحكومات الإفريقية، التي اتجهت للاعتماد على مجموعات الدفاع عن النفس المحلية للقيام بالمهام الأمنية في مواجهة العناصر الإرهابية، مثل بوركينافاسو ومالي وغيرهما. ومن هنا؛ يمكن أن تكون الميليشيات مفيدة كرادع مؤقت لدرء هجمات التنظيمات الإرهابية، لحين تعزيز القوات الحكومية قدراتها وكفاءتها القتالية والتدريبية.

٢- دعم النفوذ الداخلي للدولة:

تُعدّ مجموعات الدفاع عن النفس بمثابة وسيلة للحكومات الإفريقية لمدّ نفوذها للمناطق الخارجة عن سيطرتها، خاصةً مع تمركز بعض التنظيمات الإرهابية في المناطق الريفية والصحراوية، وبالتالي فهي تستخدم إستراتيجية «الحرب بالوكالة» من خلال تلك المجموعات لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وموازنة نفوذها في بعض المناطق التي تغيب عنها الدولة، وهو ما وظفته العديد من الدول الإفريقية مثل مالي وبوركينافاسو والنيجر وموزمبيق ونيجيريا، من أجل مواجهة تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية في عدد من المناطق الخارجة عن سيطرة السلطات الأمنية للدول الإفريقية.

٣- دعم الجيوش الوطنية الإفريقية:

يرى المؤيدون لهذه الميليشيات المحلية أنها مفيدة لمساندة وتكملة دور الجيوش النظامية في مواجهة التحديات الأمنية، وأنها استجابة عملية لنقص قدرات القوات الأمنية، ولاسيما أن هذه الميليشيات لديها معرفة أوسع بالتضاريس الجغرافية للمناطق الريفية، كما أن تكلفة رواتبهم أقل من رواتب الجنود الأفارقة، ففي الوقت الذي تعاني فيه بعض الجيوش الإفريقية في منطقة الساحل من عوامل الضعف، بالنسبة لقدراتها القتالية والتدريبية خلال السنوات الأخيرة، تبدو الاستعانة بهذه الميليشيات أمراً ضرورياً في ضوء الواقع الإفريقي المعقد.

لذلك؛ بات يُنظر إلى هذه الميليشيات في السياق الإفريقي على أنها عامل مساعد للقوات المسلحة في حربها ضد الإرهاب، خاصةً أن هناك فشلاً متكرراً لمعظم الجيوش الإقليمية في احتواء تهديدات التنظيمات الإرهابية، وهو نتاج سمات مشتركة لضعف الدولة واختلالها الوظيفي، بما في ذلك الفساد المستشري والفوضى الهيكلية لمؤسساتها. لذلك؛ تسعى الحكومات الإفريقية، من خلال الاعتماد على تلك الميليشيات المحلية في الأساس، إلى معالجة أوجه القصور في قدرات قواتها الأمنية في المجتمعات المحلية والريفية.

٤- وجود حسابات سياسية للنخب الحاكمة:

ليس بالضرورة الاعتماد على الميليشيات المحلية بسبب ضعف الحكومات ومحدودية قدراتها، لكن ربما تلعب الحسابات السياسية دوراً في الاعتماد عليها تحقيقاً للمزيد من المكاسب الشخصية لبعض الساسة وتقديم المزيد من الدعم والشرعية للأنظمة الحاكمة، إضافةً إلى اعتقاد البعض بأن التعاون مع هذه المجموعات قد يخدم مصالح الدولة.

٥- تأمين الموارد والثروات الطبيعية الإفريقية:

(١) أ.د. حمدي عبد الرحمن، انتفاضة العشائر: الحرب الشاملة ضد حركة الشباب في الصومال، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/3VZqAe8

(٢) المرحلة الثانية: فرص نجاح مقديشو في محاربة الشباب بعد الدعم الأمريكي والإقليمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٣ أبريل ٢٠٢٣، متاح على: https://bit.ly/3nYaGUU

تستعين بعض الحكومات الإفريقية ببعض الميليشيات المحلية لتأمين مواقع التعدين والثروات، خوفاً من عمليات السطو والاستيلاء عليها من قِبَل التنظيمات الإرهابية، ولا يمكن التغاضي عن احتمال استعانة بعض النخب الاقتصادية بتلك الميليشيات لتعزيز مصالحها الاقتصادية في بعض الدول الإفريقية.

٦- صعود شعبية بعض الميليشيات المحلية:

فهناك قبول لدى المجتمعات المحلية في إفريقيا لدور هذه الميليشيات في الدفاع عن المدنيين وحماية ممتلكاتهم والتصدي للتهديدات الأمنية، إضافةً إلى حماية شرعية السلطات المحلية أيضاً وعدم تقويضها، ففي منطقة ليبتاكو-جورما، عند الحدود بين دول مالي وبوركينافاسو والنيجر، أظهرت دراسة: أن ثلثي العيّنة المستهدفة يتطلعون إلى السلطات التقليدية لتأمين المناطق المتاخمة لدول النيجر ومالي وبوركينافاسو، وأن ٢٥٪ منهم على استعداد لتأسيس مجموعات الدفاع عن النفس لتعويض غياب القوات الحكومية وعدم وجود خطط رسمية.

٧- الأدوار المتعددة لميليشيات الدفاع عن النفس:

فهي تتألف بالأساس من المدنيين، وبخاصة فئة الشباب، وتضطلع بأدوار متعددة حتى يُنظر إليها باعتبارها أداةً فعّالة لمكافحة الإرهاب واصطياد العناصر الإرهابية، وآلة لجمع المعلومات الاستخباراتية عن التنظيمات الإرهابية، إضافةً إلى بعض الأدوار السياسية، بما في ذلك توفير خدمات للنظام الحاكم والمساعدة في تسوية المنازعات.

٨- تنامي الدوافع الانتقامية:

تختلف أسباب انضمام المزيد من المدنيين إلى ميليشيات الدفاع عن النفس، والتي يتعلق بعضها بدافع انتقامي من التنظيمات الإرهابية، التي تتورط في العديد من العمليات الإرهابية التي أفقدت البعض أفراداً من أهله وأصدقائه وأقربائه وممتلكاته، ما دفعهم للانضمام لتلك الميليشيات في سبيل الثأر من العناصر الإرهابية، إلى جانب المساهمة في مهام حماية النفس والأسرة والطائفة والنشاط الاقتصادي ضد التهديدات المتكررة للتنظيمات الإرهابية.

رابعاً: المخاطر والتداعيات:

مع استمرار نشاط مجموعات الدفاع عن النفس في بعض الدول الإفريقية، تتزايد المخاوف من تنامي دورها الذي ربما يدفع نحو تداعيات سلبية على أكثر من صعيد، فهناك مخاوف من ضعف تدريب هذه الميليشيات نتيجة قِصر المدة الزمنية لتدريبها الذي لا يتخطى أسبوعين في بعض الدول مثل بوركينافاسو، وهو ما قد يهدد بعدم القدرة على صد الهجمات الإرهابية بسبب غياب التدريب الجيد والدعم من القوات المحترفة، بينما يعتمد نجاحها على التحسين المستمر وبناء القدرات القتالية.

ويخشى البعض من تجاوز هذه الميليشيات سلطة الدولة والعمل بشكل مستقل بعيداً عن الحكومات الإفريقية، مما يعني تأسيس كيان موازٍ في البلاد ربما يؤدي إلى مواجهة عسكرية تنذر باندلاع حرب أهلية في البلاد مثلما هو الحال في الحالة السودانية. وقد تفكر هذه الميليشيات في تعزيز نفوذها الاقتصادي من خلال السيطرة على مناجم التعدين والثروات الطبيعية، بما يعزز نفوذها السياسي في الداخل، مما يهدد الأمن القومي للدول الإفريقية.

فيما يتنامى القلق من تهديد السلم العام والاستقرار المجتمعي بسبب تورط بعض الميليشيات المحلية في عمليات قتل خارج القانون دون الخضوع للمساءلة القانونية، خاصةً أنهم يستخدمون سلطتهم لتصفية حسابات شخصية مع مجموعات إثنية معيّنة، وهو ما يزيد التوترات الأمنية وينذر ببدء دورة من العنف قد تستمر لعدة سنوات.

وقد يُنظر لعناصر تلك الميليشيات باعتبارهم إرهابيين محتملين أو داعمين للإرهاب في حالة نشوب خلافات مع السلطات الحكومية، ولاسيما أن هذه الميليشيات لا تتمتع بوضعية قانونية، وليس لديها عقيدة عسكرية وطنية بين أفرادها، بالإضافة إلى قلة خبراتها السياسية والعسكرية ونزوعها نحو العنف وتجاوز القانون.

وفي ضوء استمرار هذه الميليشيات المحلية للدفاع عن النفس في الواقع الإفريقي، ربما يحمل ذلك عدداً من التداعيات المحتملة، يتمثل أبرزها فيما يأتي:

١- اهتزاز وتراجع شعبية الأنظمة الحاكمة:

إذ إن فشل القوات الحكومية في احتواء هذه الميليشيات يعزز سلطتها في المناطق التي تسيطر عليها، ومن شأنه قيام كيان موازٍ بما يدفع نحو انعدام الثقة في النظام الحاكم، وتشجيع العديد من النزعات الانفصالية في مناطق أخرى بالبلاد.

٢- تنامي الخلافات داخل النخب الحاكمة:

خاصةً مع وجود أصوات معارضة للسماح للمدنيين

بحمل السلاح، خاصةً في الأوساط العسكرية، بسبب المخاوف من ارتداد هذه الميليشيات للوقوف في مواجهة الدولة الإفريقية، ولعل أبرز مثالٍ كان اعتراض وزير الدفاع النيجيري في يوليو ٢٠٢٢م على خطوة إعلان حاكم ولاية زامفارا في شمال غرب نيجيريا بالسماح للمدنيين بحمل السلاح لمواجهة التهديدات الأمنية، واعتبرها خطوة غير صحيحة.

٣- تنامي نفوذ الميليشيات:

تقوم هذه الميليشيات بالحلول محل السلطة من خلال تطوير أشكال بديلة للحكم في مناطق سيطرتها، خاصةً أنها تمتلك السلاح، وأضحت تستخدم العنف الذي لم يعد حكراً على الدولة بعد، ومن ثَمّ منحت هذه الميليشيات نفسها بعض الاختصاصات السيادية في بعض المناطق، مثل وسط مالي وشمال شرق نيجيريا ومناطق مختلفة في بوركينافاسو، حتى أصبحت بعض الميليشيات، مثل قوة المهام المدنية المشتركة في نيجيريا، سلطةً فعلية يلجأ إليها المدنيون للفصل في بعض الجرائم والمخالفات.

٤- عسكرة المجتمع وتنامي الاقتتال الأهلي:

قد يدفع وجود ميليشيات الدفاع عن النفس نحو إغراق البلدان الإفريقية بالسلاح، خاصةً الذي يأتي من بعض دول الساحل في ضوء سيولة الحدود بين دول غرب إفريقيا؛ وهو ما قد يترتب عليه تنامي الصراعات على الموارد والثروات في المنطقة، وربما يتطور الأمر إلى اندلاع حروب أهلية هناك.

٥- الصدام مع القوات الحكومية:

يُرجَّح أن تتزايد فرص المواجهة العسكرية بين المدنيين والسلطات الأمنية الحكومية، في ظل تنامي مشاعر المظلومية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر ومعاناة قطاعات كبيرة من السكان في المناطق الفقيرة، ولاسيما في الساحل وغرب إفريقيا التي تعاني معظم دولها من ارتفاع معدلات الفقر وموجات المجاعة وغيرها.

٦- سقوط السلاح في يد العصابات:

وذلك في ظل الفقر المدقع لمعظم المجتمعات المحلية في المناطق المضطربة أمنيًّا بدول القارة، مما قد يدفع البعض إلى بيع السلاح في السوق السوداء، أو مقايضته مقابل الغذاء والمال، ولاسيما أن المدنيين لن يمتلكوا القدرات القتالية التي يتمتع بها عناصر التنظيمات الإرهابية؛ لذا قد يكون لدخولهم في صدام مسلح ضدها تكلفة باهظة بالنسبة إليهم.

٧- التفاهمات بين مجموعات الدفاع عن النفس والتنظيمات الإرهابية:

ربما تتجه الميليشيات المحلية في بعض الدول الإفريقية إلى توقيع هدنة مع التنظيمات الإرهابية في حالة غياب الدعم الحكومي لها، وذلك في محاولة لتهدئة المواجهات العسكرية بين الطرفين، وربما يتطور الأمر إلى التعاون من أجل ضمان عدم تهديد التنظيمات الإرهابية للمجتمعات المحلية التي تنتمي إليها هذه الميليشيات، وهو ما يشكّل ضغطاً على السلطات الحكومية، ويعزز حالة عدم الاستقرار الأمني في الدول الإفريقية.

وإجمالاً:

يظل مستقبل مجموعات الدفاع عن النفس في إفريقيا مفتوحاً على جميع السيناريوهات التي ربما تهدد أمن واستقرار الدولة في القارة، وذلك في ضوء تنامي حضور هذه الميليشيات المحلية في المشهد الإفريقي في عدد من الدول الإفريقية، وفي ظل استمرار ضعف سلطة الدولة في عدد من المناطق الخارجة عن سيطرتها، وتراجعها في تعزيز قدرات قواتها المسلحة وكفاءتها.

إذ ربما تجد بعض ميليشيات الدفاع عن النفس فرصة للاستفادة من واقع الدولة الإفريقية في فرض نظام حكم خاص بها في مناطق سيطرتها، بما يعني تأسيس كيانٍ موازٍ ينازع الدولة في سلطاتها، الأمر الذي يفرض الانخراط في حلقة جديدة من المواجهات العسكرية والاقتتال الذي يؤثر سلباً على استقرار وأمن هذه الدول.

وربما تتحول هذه الميليشيات إلى حركات تمرد محلية تغذيها المظالم الاجتماعية والقضايا الاقتصادية والرغبة في الاستيلاء على جزء من الثروات والموارد، باعتبارها تمتلك السلاح الذي زودتها به الحكومات الإفريقية، مما قد يترتب عليه تصعيد الأمر لصراع مسلح داخلي.

ويبدو أن إيجاد مخرج لهذه المعضلة مرهون بتوافر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة الإفريقية؛ بالمضي قُدماً نحو تحقيق خطوات فعّالة في مشروع إعادة بناء الدولة في إفريقيا، وإعادة تأهيل وتشكيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وتفكيك هذه الكيانات المحلية، وإعادة دمجها في مؤسسات الدولة الحكومية، تحاشياً لأي ارتدادات عكسية سلبية في المستقبل تهدد مستقبل الدولة في إفريقيا ■